

دور الجامعة في خدمة المجتمع

نسمة مسعودان

جامعة باجي مضار عنابة

المُلخَص:

إن الجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد اعترف الكثير من المربين بعلاقة التعليم المدرسي والجامعي بالتغيير الاجتماعي لأنهما يقويان المهارات ويذكيان روح الابتكار لدى الفرد. إن التعليم الجامعي في المجتمعات النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسر فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم، وكما قيل على الجامعة أن تؤدي كل الوظائف التي يفرضها المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، المجتمع، التنمية المجتمعية.

Résumé:

L'université dans une société ne pouvait pas jouer pleinement son rôle dans le changement social sans parvenir à une interaction entre l'individu d'une part et l'environnement social de l'autre. De nombreux éducateurs ont reconnu la relation entre l'école et l'enseignement universitaire au changement social car ils renforcent les compétences et cultivent l'esprit d'innovation dans l'individu. L'éducation universitaire dans les sociétés en développement a un impact important sur le processus de promotion sociale car elle contribue à améliorer les conditions des couches les plus pauvres de la population et à faciliter les possibilités d'emploi pour les individus et à élever leur niveau de vie. Comme on a dit à l'université d'accomplir toutes les fonctions imposées par la société.

Les mots clés : université, recherche scientifique, communauté, développement communautaire.

Abstract:

The university in any society could not play its full role in social change without achieving interaction between the individual on the one hand and the social environment on the other. Many educators have recognized the relationship of school and university education to social

change because they strengthen skills and nurture the spirit of innovation in the individual. University education in developing societies has a significant impact on the process of social advancement because it helps to improve the conditions of the poorer segments of the population and facilitate employment opportunities for individuals and raise their standard of living. As the university was told to perform all the functions imposed by society.

Key words: university, scientific research, community, community development .

مقدمة :

يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي: التعليم وإعداد القوي البشرية والبحث العلمي إضافة إلي خدمة المجتمع (1).

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها فهي من صنع المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطي تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه. (2)

وأن العصر الحديث تتعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعيه وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابكة، وينفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دورا هاما في خدمة المجتمع وتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد

الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع (3).

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل ، كما تتمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته ، كما تتمى لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. (4)

أولاً: مفاهيم أولية

1- مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع

يعرف كل من شانون SHANON وشونفليد SHOEFELD الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها : نشاط ونظام تعليمي موجه إلى الغير طلاب الجامعة ، ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة. (5)

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة وفي خدمة المجتمع الإقليمي، ويتطلب أيضاً معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة ، وبدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها

كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.

كما يقصد أيضا بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار. (6) كما يرى حامد عمار 1996 أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات ، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكر أو ممارسة ، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته وتدلى بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع. (7)

2- مفهوم الجامعة

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب (8) .

كما تعرف الجامعة أيضا بأنها " مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة" (9) .

كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها (10).

وفى هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

3- خدمة المجتمع

تعرف خدمة المجتمع بأنها الجهود التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو المنظمات أو بعض إنسان المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية (11).

كما عرف بعض الباحثين خدمة المجتمع بأنها تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات و المؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبى هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها (12).

كما يعرفها عبد الحليم عزب 1997 بأنها نشاط تقوم به الجامعة لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة (13).

كما تعرف أيضا خدمة المجتمع بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية (14).

كما تعرف المجالس القومية المتخصصة خدمة المجتمع بأنها كل ما تقدمه كليات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى غير طلابها

النظاميين أو أعضاء هيئة التدريس بها ، من أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة (15).

ثانياً: الجامعة وخدمة المجتمع

الجامعات وعلى نحو ما سبقت الإشارة، تنشأ لتوليد وصناعة ونقل المعرفة، وتطبيقها وتطويرها والاحتفاظ بها، وأن تحقق هذه المهمة إنما يتم عبر الوظائف الجامعية الأساسية: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. و هنا يبرز دور الجامعة كإحدى أهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في تنمية مجتمعاتها، ومن ثم، فإن حديثاً عن التنمية في غيبة دور فاعل للجامعة يصبح حديثاً ناقصاً ومبتسراً. علاقة التعاضد هذه بين الجامعة والتنمية تستمد جذورها من روافد عدة: يتمركز أولها حول الإنسان كجوهر لمفهوم وعملية التنمية باعتبار ما يمثله كرأس المال المعرفي والبشري للعملية التنموية من جانب، وكونه وسيلة التنمية وغايتها من جانب آخر. وهنا تبدو مثالب وخطورة ضعف مستوى خريجي الجامعة، وتواضع قدراتهم واستعداداتهم، في إضعاف دور الجامعة وإعاقة مساره، و بالتالي سلبها أهم مصادر فاعليتها وقدرتها على المبادرة. الرافد الثاني يتمثل بدوره في إنتاج ونقل المعرفة وتطويرها والاحتفاظ بها باعتبارها جوهر ولب العمل الجامعي، والمتمثل بدوره في الإبداع الخلاق، وتفسير الظواهر بما يتجاوز التبريرات المبسطة، والإتصال الفعال المنجز لهدفه؛ أي توصيل المعرفة، وكل ذلك قائم على محتوى مجالات علمية أصيلة ومنهج متبع في دراستها والتعاون بين هذه المجالات. أما ثالث الروافد فيتعلق بالالتزام القيمي للجامعة بالألا تتقاعس عن القيام بمسئولياتها الفعلية والواجبة في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبصورة متكاملة تسهم مجتمعة في

بناء المواطن واحترام آدميته، لتتجاوز بذلك نطاق وظيفتها التقليدية في تأهيل الطلاب للحصول على درجاتهم العلمية. وأخيراً، فإن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وقدراته ليضمن وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة مجتمعاتها: كأن تكون قادرة على تخريج مواطن قادر على فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى وعلى حل مشكلات التنمية، وإقامة المجتمع العصري وقيادته نحو التقدم والازدهار (16).

وفى سياق الطفرة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة، و اضطراب معدلات التنافس بين الجامعات، نشأت الحاجة إلى إعادة تعريف العمل الجامعي ومتطلبات التميز بين الجامعات، فكان ظهور مفهوم جامعة التميز والسبق Outreach University للدلالة على الجامعة التي "تنتج المعرفة وتنتشرها وتطبقها وتحفظها وتحافظ عليها من أجل الفائدة المباشرة لأطراف أخرى كالمجتمع أو الشركات والأفراد حيث يعيشون أو يعملون". التميز والسبق هنا يغطي كل الوظائف المتعلقة بالمعرفة؛ كأن يشمل، وعلى سبيل المثال، إنتاج المعرفة (دراسات التدخل العلاجي)، أو نقلها (التعليم المستمر لأصحاب المهن)، أو تطبيقها (المساعدة الفنية)، أو حفظها (تصميم وتنفيذ قواعد بيانات إلكترونية لحفظ المعلومات)، شريطة أن يتجاوز تقديم الخدمة مجرد توصيل المعرفة بالطريق الروتينية المتكررة، ليتم من خلال خروج الجامعة إلى أماكن غير الحرم الجامعي، وإجراء البحث المتعلق بمشاكل حقيقية للمجتمع، وتقديم الخدمة إلى عملائها ومتلقيها في أماكن إقامتهم. وهكذا، فإنها جامعة تسعى للوصول إلى المستفيدين منها ولا تنتظر مجيئهم إليها، كما أن في قيامها بهذه الوظائف تحقيقاً للمصلحة المباشرة لجمهور خارجي، وتعبيراً في الوقت ذاته عن أحد صيغ تواصل الجامعة مع مجتمعها، وشكل من أشكال

العمل الجامعي تتقاطع فيه ثلاثية أدوار ووظائف الجامعة: التدريس، والبحث العلمي، والخدمة، و التي تتضمن في مجملها توليد، ونقل، وتطبيق، والاحتفاظ بالمعرفة بطريقة تتصف بالاتساق مع الجامعة ومهامها(17).

وهكذا، فإن أبعاد التطور في دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع يمكن إلقاء الضوء على متطلباته وتداعياته على النحو التالي:

1- تطوير فلسفة ورسالة الجامعة: لتستهدف وفي إطار استشرافها للمستقبل وصياغة قواعد حركته وتطوره، إعداد وتقديم المعرفة، وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تحقق التنمية الذاتية الفرد بما يتفق مع مواهبه ورغباته، ورفع مستوى تنشئته وبنيته الثقافية والفكرية السياسية، بما يضمن قدرته على تصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المنافية للقيم العلمية للعصر من جانب، وبما يؤهله لاتخاذ قرارات حكيمة في دولة ديمقراطية. وهكذا، فإن هدف التعليم الجامعي لم يعد قاصراً فقط على إعداد القوة العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي كوظيفة وحيدة للتعليم الجامعي. تؤدي إلى التقدم الاقتصادي(18).

2- تكامل وشمول الدور المجتمعي للجامعة: وامتداد نطاقه ليشمل مجالات النشاط الاقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية تكنولوجية، تمشيا مع فلسفة السبق والتميز كأساس لخروج الجامعة إلى مجتمعها والتعرف على احتياجاته وتسخير قدراتها وإمكاناتها العلمية والبحثية للاستجابة لمتطلباته. فضلا عن توظيف الإمكانيات المعرفية للجامعة في مختلف مجالاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها وتطبيقها في مجالات صنع السياسة العامة، وتقديم المعونة العلمية والفنية، واقتراح الحلول التطبيقية لمشكلات

عمليات التطوير الدائمة لجوانب الحياة المتنوعة، وفي تشخيص مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل مسبباتها، واقتراح الحلول العلمية الملائمة، وبما يتفق وروح عصر الثورة العلمية والمعرفية المعاصرة.

3- تطوير جوهر وآليات الدور الاقتصادي والتنموي للجامعة: كبيت خبرة للاستشارات والمساعدة، وتقديم المعونة والخبرات المتنوعة، استنادا إلى قدراتها العلمية، وخبراتها المعرفية ومواردها البشرية المؤهلة، وتوظيف هذه القدرات في مجالاتها التطبيقية المتنوعة، من خلال إرساء علاقات التعاون وربط الجامعة بالوحدات الإنتاجية في مجالات الصناعة، والزراعة، وقطاع الأعمال، إضافة إلى القطاعات الخدمية، وحماية المستهلكين، ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى هذا النحو، فإن الجامعة لا تتمسك فقط بدورها في عملية التنمية، بل تؤكد على جدارتها به، وحيوية علاقاتها المجتمعية لعملية التنمية. كما يساعدها ذلك على التخلص من سلبيات بعض الرؤى القاصرة التي لا ترى في الجامعات إلا العبء المالي على الحكومة، وكمجال الإنفاق يفتقر إلى عائد او مردود اقتصادي سريع ومباشر، فضلا عن كونها، وفوق ذلك، أي الجامعات، مؤسسات غير منتجة. ذلك أن معالم ومجالات الدور الجامعي في خدمة المجتمع إنما تجيء شاملة لأدوارها الثلاثة: التعليم، والبحث والخدمة، ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا. فالتدريس والتعليم الخلاق يعتمد أساسا على البحث العلمي، كما أن التدريس والبحث في أوسع معانيهما يمكنان الجامعات من دورها في نشر وتشجيع وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة التي تمكن من النهوض بالإنسان إلى أعلى ملكاته ومؤهلاته الطبيعية والمادية، فتكون بذلك قادرة على تخريج المواطن القادر على فهم

مجتمعه، وارتباطه بالمجتمعات الأخرى، وحل مشكلات التنمية، والإسهام في بناء مجتمع عصري، وقيادته نحو التقدم والازدهار، وتلك في مجملها أهداف تسهم في النهوض بالاقتصاد القومي في مجموعه، وتدعم تيار التنمية الشاملة في البلاد(19).

ثالثا: أهداف التعليم الجامعي وخدمة المجتمع

1- أهداف الجامعة لخدمة المجتمع:

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية :

(أ) أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.

(ب) أهداف اقتصادية: والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

(ج) أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية. وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية الإدمان نشر الوعي الصحي وغيرها.

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن.

- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .
- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لا بد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم⁽²⁰⁾.

2- أبعاد الجامعة لخدمة الجامعة: يوجد ثلاث أبعاد لقيام الجامعة لخدمة المجتمع وهذه الأبعاد وهي كالتالي:

أ- البعد الجغرافي: ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي أو التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة ويقصد به تقديم المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهائية أو مسائية خارج الجامعة أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون .

ب- البعد الزمني: ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة وعقد ندوات

البحث وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

ج- البعد الوظيفي والخدمي: ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية. (21)

3- مبررات اهتمام الجامعة بخدمة المجتمع المحلي: يمر عالمنا المعاصر بمجموعة من المتغيرات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغيير هو سنة الحياة إلا أن ما يميز هذه التغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة هو سرعة التغيير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى وأهم هذه المتغيرات هي:

- التغيير السريع والانفجار المعرفي.
- التقدم التقني الذي أحدث تطوراً سريعاً وملحوظاً في وسائل الاتصال.
- الانفجار السكاني.
- تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.
- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.
- الاتساع في النظرة لبيئة الإنسان من المحلية إلى العالمية نتيجة ظهور مفهوم العولمة.

لذا فإن جامعة اليوم مطالبة أن تؤدي دوراً حيوياً في تنمية أهم ثروة يمتلكها أي مجتمع وهي الثروة البشرية ويتطلب هذا ربط الجامعة بمواقع العمل والإنتاج من خلال قنوات اتصال مفتوحة وثابتة وإقامة جسور مشتركة بما يسمح بمرور تيارات متدفقة في الاتجاهين وبما يضمن أن تكون الجامعة حس المجتمع ونبضه وتسهم بدور مباشر في عملية التنمية وتضع الحلول العلمية لما يواجه حركة تطوره ويعوق مسيرة تقدمه وبما يجعل المجتمع يدرك أن الجامعة أفضل مجالات استثماره وأنها الأداة الفعالة القادرة على إعادة صياغة حياته صياغة تتناسب مع عصر العلم والتكنولوجيا⁽²²⁾.

رابعاً: علاقة الجامعة بالمجتمع

إن اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة ، قلم بعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمراً اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث ، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعى ذلك عند اختياره وإعداده وتقويمه ، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع⁽²³⁾ .

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها و مدخلاتها ، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري ، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين) .

والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة ، وهى علاقة تقوى وتشدت في بعض الأحيان ، وتضعف وتهن في أحيان أخرى ، وهى في كلتا الحالتين تتأثر متأثراً مباشراً أو غير مباشراً بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم ، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة ، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه ، والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول :

1- الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة.

2- الدور الذي اختاره لها رجال السياسة .

3- الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل ، ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع .

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع ، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل ، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ ، بل لكل إقليم خاص بها ، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية ، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتتحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها (24) .

ومن خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع ،

❖ يمكن تمييز ثلاث مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع

1- المرحلة الأولى : وهى التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماما عن المجتمع .

2- المرحلة الثانية : وهى في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها .

3- المرحلة الثالثة : هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية وفيها ظهر كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة وتعد مراكز للأدب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية ، وإنما قطعت كيبيرا في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية .

4- المرحلة الرابعة : فالمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد ، وعلى الجامعة إما أن تستجيب للحاجات أو تتعزل عن المجتمع ، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد

المجتمع، وهذا يعني ألا تقتصر الجامعة خدماتها على أبنائها أو خريجها فقط، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعا من غير طلابها، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج أسوارها وتتداخل في المجتمع، وكذلك يمتد المجتمع فروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحتل مشكلاته .

5- المرحلة الحالية : من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور (25) .

خامسا : مبررات الاهتمام ببرامج خدمة المجتمع

يمر عالمنا اليوم بمجموعات من المتغيرات والتحديات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغيير هو سنة الحياة إلا أن ما يميز هذه المتغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة ، هي سرعة التغيير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى وأهم هذه التغييرات هي :

- 1- التغيير السريع والانفجار المعرفي .
- 2- التقدم التقني الذي أحدث تطورا سريعا وملحوظا في وسائل الاتصال .
- 3- الانفجار السكاني .
- 4- تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن .

5- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ .

كما يضاف أيضا إلى هذه التغييرات تغيرات أخرى لا تقل أهمية منها :

1- التطور المتسارع في الدراسات التربوية والنفسية .

2- كفاءة وسائل المواصلات والبث المباشر .

3- تآكل مخزون العالم من الطاقة التقليدية والحاجة إلى البحث عن

مصادر جديد و متجددة .

4- التلوث البيئي الذي بدأ يؤثر في توازن الطقس على سطح الأرض .

5- ظهور أمراض جديدة تتطلب أساليب جديدة لمواجهتها .

6- ارتفاع المستوى المهاري الذي تتطلبه الأعمال والمهن .

وقد أثرت هذه التغييرات على العملية التعليمية التربوية في مختلف مراحل

التعليم وأنواعه وكأن تصيب الجامعات من حيث كونها تضطلع بالعبء

الأكبر من تكوين قيادات المجتمع أكبر من غيرها(26) .

سادسا : الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع

تتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقا لظروف وإمكانيات كل جامعة

على حدة وكذلك طبقا لظروف المجتمع المتغيرة ، ولذلك نجد هناك تباينا

واضحا بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأيآ كانت تلك المجالات

فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع

في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) وذلك

عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لمؤسسات التعليم

العالي لتحسين أحوال المجتمعات .

وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات في ثلاث

أنماط وهي :

- 1- البحوث التطبيقية وهي بحوث تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحددها ظروف وأوضاع معينة .
 - 2- الاستشارات وهي خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وكذلك الأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات .
 - 3- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية و التأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج بما يحقق مبدأ التربية المستمرة وما يستنتجه من نمو مهني (27) .
- وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع إلى نوعين :

أولاً : داخل الجامعة : وتتخلص في المشاركة في المناشط الطلابية غير الدراسية وتوجيهها حسب مجالات اهتمام عضو هيئة التدريس أو هواياته في الشؤون الثقافية والاجتماعية أو الرياضية أو الفنية وغير ذلك أو قد ما يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية .

ثانياً : خارج الجامعة : وتكون لكل في مجال تخصصه وحدد فيها :

- 1- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.
- 2- تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص .
- 3- المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة .
- 4- الإسهام في الدورات التدريبية لتأهيل الأخير في الدولة .
- 5- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية .
- 6- تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب.

وقد صنف الجبر 1993 مجالات خدمة المجتمع فيما يلي :

- 1- الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع وأفراده .
- 2- التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه الجامعة للكوادر الوظيفية.
- 3- البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشكلات المجتمع ومؤسساته والعمل على حلها .
- 4- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر .

ويمكن إجمالي خدمة الجامعة للمجتمع فيما يلي :

- 1- إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
- 2- إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج و الخدمات.
- 3- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.
- 4- تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.
- 5- نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم.

- 6- عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.
- 7- تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم.
- ونجد أن كل ذلك ينعكس بالطبع على تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود وتقوية روح المبادرة والمشاركة وتوثيق العلاقات الإنسانية ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.
- 8- النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف⁽²⁸⁾.

سابعاً: الاتجاهات الحديثة لدور الجامعة لخدمة المجتمع

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم و التكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية المتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي خدمتها وسائل الاتصال الحديثة.

وقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، ففي جمهورية الصين الشعبية قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم نفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بمدارس الأباء .

وفى التعليم العالي الأمريكي تعتبر وظيفة الخدمة العامة إحدى الوظائف الثلاثة الرئيسية للتعليم العالي بجانب كل من التدريس والبحث العلمي وكذلك الوضع في معظم الجامعات الأجنبية جامعة كوستاريكا

The University of Costa-Rica تحدد وظيفتها الأساسية في تقديم المعرفة والاستجابة للاحتياجات الفعالة والأساسية لتنمية المجتمع حيث ينص ميثاق الجامعة الصادر في عام 1940 على أن وظائفها تتمثل فيما يلي:

1-التعليم. 2- البحث .

3- الخدمة العامة. 4- الإبداع الفني.

5- نشر المعرفة . 6- التنمية المهنية والروحية.

وفى اليابان تقدم الكليات المتوسطة junior colleges حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته ، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام ، والتربية في رياض الأطفال والتصور.

فقد جاء في أحد التقارير الصادرة عن دور الجامعات اليابانية في المجتمع المحلى أن القدر المتحقق في الإسهام في أنشطة المجتمع بين كل من الجامعات العامة والخاصة محدود وضئيل للغاية وذلك على الرغم من ضخامة أبحاثها التقليدية.

كما تقوم الجامعات الروسية بتقديم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عمل تطوعي، وتشمل هذه الخدمات ما يلي: الفصول المسائية وتنظيم مقررات مهنية للعامة تتضمن مهارات القيادة، ومهارات الاتصال، ومهارات الخطاب

العام، كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية.

وفي مصر ينص قانون تنظيم الجامعات على هدف خدمة المجتمع، ويحدد وظيفة الجامعة بأنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً. و بذلك استحدثت الجامعات وظيفة نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة وخدمة المجتمع، وكذلك وكيل الكلية لنفس الفرص يدل على مدى أهمية تحقيق هدف خدمة المجتمع على مستوى الجامعات المصرية.

أما جامعة الأزهر ينص القانون 103 لسنة 1961 في مادته الثانية على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته ونشره ، كما تهتم بإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقدمها وتعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية.

وتحقيقاً لذلك الهدف فينص القانون رقم 103 لسنة 1961 على أنه يجوز أن تنشأ بالجامعة محطة للتجارب الزراعية أو ورش أو مراكز للحساب العلمي أو غيرها من الوحدات ذات الطابع الخاص وتعتبر كل منها وحدة لها قسم مستقل (29).

ثامنا: تصور مقترحا لدور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة

تتعدد الأدوار المطلوبة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته بعد أن أصبح خدمة المجتمع من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقه.

كما يعد اهتمام الجامعة بخدمة مجتمعها عاملا مهما من عوامل احترام الرأي العام وتقديره لجهودها ونتيجة لذلك بدأت الجامعة في إنشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع وبذلك تبقى الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا من خلال وظائفها الأساسية المتمثلة في التعليم العلمي وخدمة المجتمع ، والتي تتطلب منها البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد في تنفيذ تلك الوظائف وتحقيق الأهداف المطلوبة وعدم الانطواء على نفسها بعيدا عن مؤسسات المجتمع، وبهذا فإن الجامعة تساعد في استيعاب منجزات التقدم التقني الذي يشهده العالم حاليا ، وتتعدى ذلك إلى إنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية أو بالتعاون مع حقل العمل .

أ- أهداف التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة :

يهدف التصور إلى تفعيل دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع من خلال التعارف على الاحتياجات والمشكلات التي تواجه المجتمع والمعوقات التي تعوق المجتمع والتغلب على هذه المعوقات وتلبية احتياجات المجتمع وتقديم الحلول لهذه المشكلات ، كما يسعى إلى تقديم التوصيات الإجرائية التغلب على المعوقات التي تحول دون قيام الجامعة بهذا الدور مما يتلاءم مع

معطيات القرن الحالي واقتراح مجموعة من الآليات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات وتشجيع الاتجاهات الإيجابية هو خدمة المجتمع والانفتاح على مؤسسات المجتمع الأخرى وعدم انغلاقها على نفسها وتحقيق أهداف خدمة المجتمع ، وتشجيع الطلاب على الاتصال بالمجتمع المحلي، وزيادة التفاعل الإنساني والفكري في مجال خدمة المجتمع .

ب- عناصر التصور المقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة :

- 1- تقديم الأسس العلمية للتصدي المشكلات التي تواجه المجتمع .
- 2- إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات الحكومية .
- 3- تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة .
- 4- تشجيع أفراد المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة .
- 5- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته
- 6- توجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره .
- 7- قيام مؤسسات المجتمع للمؤتمرات كل في تخصصه .
- 8- تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم .
- 9- إعداد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والصناعة والمشاريع .
- 10- المساهمة في تطوير التكنولوجي المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.

- 11- مساعدة أفراد المجتمع عن طريق تقديم أفكار جديدة ومنتطورة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة.
- 12- تقديم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع .
- 13- تقديم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلي الموجود فيه.
- 14- مشاركة الجامعة في المناسبات الاجتماعية المختلفة .
- 15- تدعيم قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد .
- 16- الإسهام في كافة ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع .
- 17- نوعية المواطنين عن طريق تنظيم المحاضرات والندوات .
- 18- مشاركة أبناء الجامعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع.
- 19- توظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع .
- 20- تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.
- 21- الدعم المالي لمؤسسات المجتمع⁽³⁰⁾

الخاتمة:

يتوقف تقدم الأمم على تنمية مواردها البشرية صحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمية ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظم والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع. ومن هنا يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة. فعن طريقة يمكن تنمية قدرات الأفراد

وتزويدهم بالقيم والاتجاهات و المعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج الأجيال اسعد واقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

ولقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة إذ بدونه يصعب على إنسان العصر التكيف والتكيف مع متطلبات القرن العشرين علما بان مجالات متطلبات الحياة تزداد كل يوم كثرة وتنوعا وتعقيدا فالدول النامية ومن بينها الدول العربية تعاني ليس من نقص في الكفاءات وإنما في سوء استغلال هذه الكفاءات لتشغيل مواردها الطبيعية وتسيير اقتصادياتها لهذا فهي مدعوة لاكتسابها عن طريق التربية والتكوين. فالدول المتقدمة وصلت إلى ما هي عليه بفضل استغلالها لطاقتها البشرية أحسن استغلال وتطوير البحث العلمي بما يخدم المجتمع... وأمام هذه التحديات نحن مطالبون اليوم برسم سياسة تربوية وتنموية تستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية وحتى يمكن إدماج النسق التربوي والتعليمي لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبقى الإجابة على السؤال مطروحة: أي تربية نريد لأي نوع من المجتمع أو لأي نوع من التنمية؟ إن عوامل التربية والتكوين ينبغي أن تصبح عوامل تنمية وليس فرامل وتحقيق مثل هذا الهدف يتطلب إعادة النظر في منظومتنا التربوية وفي مخططاتنا التنموية. فالمؤسسات التعليمية الحديثة عليها أن تكون العلماء والتقنيين والحرفيين الذين يقع على عاتقهم تقدم المجتمع وازدهاره. من هنا كان للنظم التعليمية على اختلاف أنواعها وعبر التاريخ الأثر القوي على تطور المجتمعات وتنوع معارفها. وما فترات النشاط الاجتماعي والاتصال الثقافي والتقدم في المعرفة سوى عهود تغير في نظم التعليم وأساليبه.

الهوامش و الإحالات:

- 1- أحمد أبو ملحم: أزمة التعليم العالي ، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي، 1999، ص 23.
- 2- مجدي محمد مصطفى: تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين ، مجلة التربية - كلية التربية جامعة الأزهر الجزء الثاني، يونيه 2002، ص 09.
- 3- إيهاب السيد أحمد: دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع ماجستير، كلية التربية جامعة الأزهر 2002، ص 05.
- 4- محمد عبد الحليم محمد على عزب: دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع ، الواقع والمعوقات ، وإمكانية التغلب عليها ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق، 1997، ص 34.
- 5- وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي ، توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع ، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 20 - 23 - 02 - 2000، ص 16.
- 6- رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، دور الأزهر وجامعته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، موسعة المجالس القومية المتخصصة ، مجلد 24، 1998، ص 76.
- 7- عبد الفتاح إبراهيم تركي: مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البني والوظائف ، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية " القاهرة رابطة التربية الحديثة مجلد أول 1990، ص 37 .
- 8- عبد الفتاح إبراهيم تركي، مرجع نفسه، ص 38.
- 9- عبد الفتاح إبراهيم تركي، مرجع نفسه، ص 39

- 10- حامد عمار: دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة 1996، ص 12.
- 11- عبد السلام عبد الغفار: دعوة لتطوير التعليم الجامعي مجلة دراسات في التعليم الجامعي جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي القاهرة، عالم الكتب، 1993، ص 13.
- 12- إيناس عبد المجيد حسن: تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها، دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 2007-02-10/21، ص 05.
- 13- محمد مصطفى حبشي: سياسات التعليم العالي، إدارة وتمويل، ورقة عمل مقدمة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2000، ص 09.
- 14- عبد الرحمن العيسوي: تطوير التعليم الجامعي العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ب.ت، ص 04.
- 15- ناصر الدين الأس: تصورات إسلامية في التعليم العالي والبحث العلمي، عمان، روائع مجدلاوى، 1996، ص 65.
- 16- حسن إبراهيم عيد: التنمية والتخطيط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 77.
- 17- نعمان نوفل: مآزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة المستقبل التربوية العربية، العدد 2، مصر، 1995، ص 12.

- 18- أحمد سيف حيدر: جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية"، المؤتمر العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس، 27-28/12/2003، ص 05.
- 19- عبد الله عبد الدايم: التعليم العالي وتحديات اليوم والغد، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية والعشرون، العدد 237، بيروت، 1998، ص 33.
- 20- عبد الله السيد عبد الجواد: التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية و دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 1980، ص 109.
- 21- أحمد عابد عاصم الطنطاوي: إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، سلسلة التربية والتنمية، السنة الثالثة ، العدد(8)، القاهرة، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، فبراير 1995، ص 45.
- 22- رمزي احمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، 2006، ص12.
- 23- عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسولوجية المعاصرة، الجزء الثاني، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص32.
- 24- تيسير عبد الجبار: التعليم عن بعد في ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، عمان، جامعة القوى المفتوحة، 1987، ص76.
- 25- سعد الدين إبراهيم وآخرون: مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، عمان مننتدى الفكر العربي، 1989، ص78.
- 26- شفيق بليغ، رجائي شريف، دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، 1983، ص85.

- 27- محمد بوعشة: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، بين الضياع وأمل المستقبل، بيروت: دار الجبل، 2000، ص23.
- 28- محمد شبا: الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية الفكر العربي، المؤسسة الجامعية فكر ودور، العدد 22، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981، ص76.
- 29- كامل عمر عبد الله: تخطيط التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة السعودية، الرياض، 1997، ص12.
- 30- حمد محمد عبد الحليم: محمد علي عزب، دور كلية التربية جامعة الزقازيق في مكانية التغلب عليها، تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد28، 1997، ص77.